

من المرجح أن تتفاقم حالة عدم المساواة الاجتماعية القائمة التي تواجه النساء والفتيات اللاتي يعشن في المناطق الحضرية بسبب جائحة كوفيد19.

بينما تفرض الحكومات الوطنية والمحلية عمليات الإغلاق والقيود على الحركة خارج المنزل، تُجبر النساء في حالات العنف المنزلي على البقاء في المنزل مع المعتدين عليهن. وفي الوقت نفسه، تعطلت خدمات الدعم للناجين أو أصبح الوصول إليها متعزراً. يمكن للمشفة الاقتصادية المباشرة والقلق النفسي الناجم عن الوباء أن يؤدي إلى العنف المنزلي حيث لم يكن موجوداً بالفعل.

يجب على الحكومات أن تشدد على الحماية الصارمة للنساء والفتيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي. كما يجب أن تعطي خطط الاستجابة الوطنية الأولوية لدعم المرأة من خلال تنفيذ تدابير فعالة مثل العمل مع مجموعات المجتمع المدني لتخصيص ملاجئ من العنف المنزلي للناجين من الاعتداء الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي كخدمات "أساسية" يجب أن تظل مفتوحة حتى أثناء عمليات الإغلاق.

خارج المنزل، يُظهر تأثير جائحة كوفيد19 أن حياة النساء الاقتصادية والإنتاجية ستتأثر بشكل غير متناسب وبطرق مختلفة عن الرجال. تمثل النساء 70 في المائة من القوى العاملة في قطاع الصحة والقطاع الاجتماعي على الصعيد العالمي، وينبغي إيلاء اهتمام خاص لكيفية تعريض بيئة العمل للنساء للتمييز كعاملين صحيين في الخطوط الأمامية.

بالإضافة إلى قطاع الصحة، تشكل النساء غالبية العاملين في الخطوط الأمامية مثل بائعي المواد الغذائية ومقدمي رعاية الأطفال. غالباً ما تكون هذه الوظائف ذات الأجور المنخفضة معرضة للخطر. قد تتأثر السيدات أصحاب الأعمال بشكل غير متناسب إذا لم يكن بمقدورهن الوصول إلى أموال الإغاثة أو رأس المال في الأزمة الحالية بنفس سهولة نظرائهن من الرجال. من المرجح أن تقوم الفتيات والشابات اللواتي يواجهن صدمات اقتصادية شديدة بأعمال شديدة الخطورة من أجل ضمان بقائهن الاقتصادي.

مع قيام الحكومات الوطنية والمحلية بإعداد خطط الإغاثة الاقتصادية والاجتماعية، يجب على جميع السياسات والبرامج تعميم المنظور الجنساني من أجل تقليل الآثار الضارة لهذا الوباء وتقليل التوسع الإضافي في التفاوتات القائمة على النوع الاجتماعي. في مواجهة التخفيضات المتوقعة في الميزانية العامة بسبب الركود العالمي الوشيك، يجب على الحكومات البدء في اعداد الموازنة المراعية للمنظور الجنساني عند اتخاذ القرارات الرئيسية.

قد تكون النساء أكثر عرضة لخطر الإصابة بكوفيد19 من وسائل النقل العام لأنهن يعتمدن عليه أكثر من الرجال في التنقل للعمل أو زيارة الطبيب أو المتجر. في الوقت نفسه، تم تخفيض وسائل النقل العام أو حتى إغلاقها في بعض المناطق وزادت الأسعار.

يجب إيلاء اهتمام خاص والتواصل مع النساء اللواتي يعشن في أوضاع هشّة مثل المستوطنات غير الرسمية، بما في ذلك النساء ذوات الإعاقة والمسنات اللاتي يتعرضن لخطر الإصابة بأعراض أكثر شدة إذا أصيبن بكوفيد19.

كما يجب إشراك أصوات النساء والفتيات في عمليات صنع القرار للتأهب والاستجابة. هناك تمثيل غير كافٍ للمرأة في محادثات سياسة الاستجابة لكوفيد19 الوطنية والعالمية.

يجب أن تتضمن خطط الاستجابة لكوفيد19 مبادرات جمع البيانات. تحتاج السلطات إلى ضمان جمع البيانات المصنفة حسب الجنس عن آثار الفيروس، مثل الآثار الاقتصادية، وعبء الرعاية، وحوادث العنف والاعتداء الجنسي، والتعافي من الأزمات على جميع مستويات الحكم. يمكن أن توفر هذه البيانات معلومات حول كيف ولماذا قد تؤدي الأوبئة مثل كوفيد19 إلى زيادة العنف ضد المرأة، وتحديد عوامل الخطر ودراسة مدى توافر الخدمات للنساء الناجيات من العنف.

تمثل أزمة كوفيد19 فرصة لتحدي الوضع غير المتكافئ بين الجنسين وإعادة البناء بمرونة تستجيب للمساواة بين الجنسين. يجب أن يشمل "الوضع الطبيعي الجديد" الأماكن العامة الآمنة، والتخطيط الحضري القوي، والحصول على المياه، والصرف الصحي والنظافة، وأنظمة النقل الأفضل والسكن اللائق للجميع.